النهار ١٠-٠٦-٢٠٢٢

الحكومة الالكترونيّة والحوكمة الرشيدة بين الإصلاح والفساد في لبنان

البروفسورة وديعة الأميوني*

نتوجّه في هذه المقالة نحو المعنيين والمرجعيّات الرسميّة في #لبنان لأخذ مسألة تطبيق الحكومة الالكترونيّة على محمل المسؤولية الوطنيّة بعد طرحها على طاولة مجلس الوزراء الشهر الفائت، وصولًا الى الحوكمة الرشيدة، كمدخل وحيد لأجل محاربة الفساد واعادة بناء المؤسسات المدمّرة، وتثبيت دعائم هيكل الوطن اللبناني قبل انهياره، كل ذلك مع أخذ العِبر من تجارب البلدان العربية التي اعتمدت على جهات أجنبيّة في تطبيق الحكومة الالكترونيّة بعيدًا عن سيادتها الوطنيّة في مجال التنفيذ والتطبيق.

تشترط الحكومة الالكترونيّة توفير شبكات عنكبوتيّة وأجهزة وخوادم أو Servers وقواعد بيانات. أمّا الحوكمة فهي منهجية تقييم سلوك الحكومة في الأداء، وتفترض توافر عناصر ومتطلبات أمنيّة. وعليه، نقول إنَّ الحكم الرشيد، أو الحوكمة، هو المستقبل الذي يجب أن تسعى اليه الدولة اللبنانية جاهدة لأجل تحقيق نظم وسياسات خالية من الفساد، وصولًا إلى رضى المواطن وتوفير الخدمات وتحقيق التطوير والانماء الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الشفافية والمحاسبة.

تمثّل الحوكمة الفضاء الانمائي والتطويري، وتحتاج الى التشريعات والقوانين لكي يتمّ تفعيلها وحماية المستخدمين، وهنا تأتي مسؤولية المجلس التشريعي في مواكبة التطورات، علمًا انّها ترتبط إرتباطًا وثيقًا بالإستقرار الأمني والسياسي في الدولة وصولًا الى التنفيذ. وتتحدد فلسفتها وأهدافها العامة في ايجاد بيانات خاصة لكل فرد، والإصلاح الإداري والتوظيفي ومشاركة المعطيات والنفقات والمداخيل والمناقصات ومشاريع المؤسسات العامة مع المواطنين، وتشبيك الوزارات وتكاملها، وغيرها الكثير من المسائل التي يشترط تحقيقها توفير الأمن السيبراني اولًا، ثم تأسيس هيئة ناظمة أو لجنة إصلاح إداري لها صلاحيّة الإشراف، ولجان مراقِبة لسير العمل الالكتروني، واستحداث تشريعات وقوانين تحمي المؤسسة والمواطن، وهيئة اتّحاد معلوماتيّة بهدف تحقيق حوكمة رشيدة تعمل على تطوير الدولة اللبنانية ومؤسساتها.

وبلمحة نقديّة سوسيولوجيّة نقول إنّ التطوّر التكنولوجي الشبكي انعكس ايجابًا على الدول المتقدمة بعد توفير الخدمات الرقميّة التي ساهمت في ظهور مفهوم الحوكمة الالكترونيّة/الرشيدة E-Governance والحكومة الالكترونيّة Electronic Government القائمة على توظيف الشبكة العنكبوتيّة في تقديم المعطيات والخدمات وتكنولوجيا المعلومات (Information Technology) والإتّصالات (Communication Technology) الامر الذي ساهم في تحسين وتعزيز تطوّرها وكفاءة وشفافيّة وفعاليّة آداء مؤسساتها. وبدأ هذا النظام في تسعينات القرن الماضي، وتكرّس فعليًا حوالى سنة ٢٠٠٠ بعد اعتماد نظاميّة الالكترونيّات، الامر الذي ساهم في بناء الدول بعيدًا عن السرقات والمحسوبيات وسهّل وسرّع خدمة المواطنين، وانتقلت الحكومات من الوجه التقليدي في الأداء، فألغت النظام الورقيّ وساهمت في عمليّات إصلاحيّة على مستوى الإدارة وهيكليّتها بهدف الوصول إلى الحوكمة الرشيدة، ونحن في لبنان ما زلنا نتخبّط في ثورة الفساد بعيدًا عن أيّة برامج اصلاحيّة حقيقية تعالج مسببات الازمة الفعليّة وليس نتائجها، ولم نلجأ الى الحكومة الالكترونيّة الى حدّ اليوم كمدخل وحيد لأجل اعادة هيكلة أداء المؤسسات العامة ومحاربة الفساد والمحسوبيات والسرقات والطائفية والاستنسابية وغيرها من الممارسات السياسيّة غير السويّة التي ساهمت في انهيار الدولة اللبنانيّة وتدميرها.

اعتاد المواطن في لبنان تحصيل خدماته من خلال الذهاب إلى المؤسسة العامة والوقوف في الطوابير وقبول الإهانات وإضاعة الوقت وتقديم الرشى، ونحن في عصر حافل بالإبتكارات والطاقات والابداعات على المستوى التكنولوجي الذي يفتح المجال امام إجراء المعاملات في أمكنة العمل أو المنزل، بل وصول الحكومة إلى المواطن لكي تلبي حاجاته، وذلك وفق نظام الكتروني يستشرف المستقبل للدولة ويعمل على حل المشاكل قبل حدوثها، ويقدّم حاجات الافراد ويواكبها ويقلّل الطوابير أمام الدوائر العامة، ويقلّل ايضا التكاليف والتلوّث البيئي والزخم المروري ويختصر الوقت لأجل استثماره في الانتاج وغيرها الكثير. ونقول باختصار، يبقى العمل على تطبيق الحكومة الالكترونيّة أفضل الاستراتيجيات السياسيّة التي يمكن اللجوء اليها لأجل انقاذ البلاد سريعًا من الانهيار، وهي نافذة الأمل الوحيدة على المدى القصير، لأنها تلغي نافذة شبابيك المعاملات المُهينة لكرامات الناس، ذات الثقوب السوداء الكبيرة التي تبتلع الاموال وتهدرها وتكبّل كل الإمكانات التطويريّة على المستويات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والعلميّة والابتكاريّة للبلاد.

هذا ويتطلب الوصول الى الحكومة الرقميّة/الالكترونيّة والحوكمة الرشيدة مراحل معقّدة لا يمكن تجاهلها مع أخذ خصوصيّة المجتمع اللبناني في الاعتبار، ونعطي مثالًا حول تجربة الدولة الأميركيّة الفاشلة في العراق عام ٢٠٠٥، حين بادرت الى تطبيق برنامج الحكومة الالكترونيّة من دون دراسة بيئة المجتمع العراقي وثقافته السياسيّة، أو تأهيل وتهيئة الكوادر البشريّة والمؤسسات مسبقًا لأجل استيعاب فعاليّة المشروع وأهميّته في محاربة الفساد واعادة بناء المؤسسات. ثم عادت وأطلقت دولة العراق عام ٢٠١٠ خطّة اتحاد الحكومة الالكترونيّة، التي فشلت ايضًا بسبب تدخّل المحسوبيّات والمحاصصات والاستنسابيّة التي اعتادت الدولة ممارستها مدى عقود.

تبقى الاشارة الى أنَّ ثقافة العمل المؤسساتي الالكتروني في لبنان يجب أن تُعمّم لأجل النهوض من مستنقع الفساد المتجذّر فيه، واستكمال خطّة الحكومة الالكترونيّة التي تمّت الموافقة المبدئيّة عليها في مجلس الوزراء اللبناني في ربيع ٢٠٢٢ ويجب أن تُستكمل، وذلك في موازاة عمليات تأهيل وتدريب استباقيّة من قِبل متخصّصين بهدف تغيير الذهنيات على مستوى القادة والشعب، لكي لا يقتصر تطبيق الحكومة الالكترونيّة على استنسابيّة تلزيم المشاريع وسرقة الأموال العامة أو الهبات الماليّة المقدّمة، وعلى عراضات الإعلام الدعائي والخطابات الفارغة والعابقة بالإستثمار السياسي والسرقات وتقاسم الحصص، فتحقيق الحكومة الالكترونيّة والحوكمة الرشيدة يحتاج الى تكاليف ماديّة وموازنات كبيرة يجب استثمارها وتحويلها الى مكاسب وطنيّة تطويريّة من خلال الشفافيّة والنزاهة، لكي تنعكس ايجابًا على مستوى الدخل الوطني وزيادة ثروات البلاد وتحريك عجلة الاقتصاد بما يعود بالنفع على المواطنين وعيشهم الكريم.

***استاذة جامعية وباحثة اجتماعية في مجال التحوّل الرقمي**